



لا يمكن اختزال الأكراد بحزب العمال الكردستاني، على الرغم من أن هذا الحزب الذي أسسه عبدالله أوجلان من أهم التعبيرات السياسية والعسكرية عن الكتلة الكردية في تركيا، ولا تفوقه في الأهمية سوى القيادة السياسية والعسكرية لكردستان العراق. يأتي المرء هنا على ذكر أحد أقدم شعوب الشرق الأوسط، والذي يصنف أقلياتٍ في أربعة بلدان، تركيا وإيران والعراق وسوريا، بمناسبة ما يbedo من ارتساماتٍ لمعادلاتٍ جديدة في الشرق الأوسط.

ومن الواضح أن قادة كردستان العراق يدركون ما يbedo من تحولات، في ضوء منح الأولوية أميركيابوروسيأً لمكافحة "داعش" في سوريا والعراق، وترك المشكلات الأخرى من دون حل، وعزم تركيا مواصلة صراعها مع حزب العمال وذراعه السورية: وحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية. وقد وسعت أنقرة دائرة متابعتها الشأن الكردي، وسعت إلى الضغط على قيادة إقليم كردستان للتخلّي عن مشروع الاستفتاء المزمع في سبتمبر/أيلول الجاري. ومن اللافت أن الولايات المتحدة التي تدعم القوات الكردية في سوريا انضمت إلى قائمة من يضغطون على أربيل للتراجع عن مشروع الاستفتاء، باعتبار أن هذا الإجراء يضعف، من وجهة نظر أميركية، الحرب على "داعش".

والحال أن الهاجس الكردي لدى تركيا، والذي يرتفع إلى مرتبة هاجس أمن قومي، هو الورقة التي لوحّت بها كل من طهران وموسكو لضم تركيا إلى مباحثات أستانة، وموسكو راعية هذه المباحثات، وليس مجرد أحد أطراف الثلاثي. وبالتلويح بهذه الورقة، أمكن دفع أنقرة نحو التراجع في مواقفها حيال الأزمة السورية. وإلى التسليم بالوجود الإيراني، وهو وجود عسكري و مليشاوى في سوريا، علاوة على الوجود الروسي.

في 22 أغسطس/آب الماضي، كانت أنقرة تستقبل رئيس الأركان الإيراني، محمد باقرى، وقد نسب لمسؤولين أتراك قولهم إنهم "فوجئوا" بطرح إيراني يدعو إلى عملياتٍ مشتركة على الحدود التركية الإيرانية ضد قوات حزب العمال. ولم تملك أنقرة

سوى الموافقة على الاقتراح الذى يستجيب لمصالحها فى منح الأولوية لمحاربة المكون الكردى المسلح. بالنسبة لطهران، وخلافاً لأسلوب أنقرة فى التعامل مع الوجود، فهى تقوم باستئصال سياسى للأكراد على أراضيها، وتمتنع عنهم أي تعبير عن وجودهم وكياناتهم، ولا تعترف بوجود مشكلة أو مسألة كردية، كما هو الحال مع سائر المكونات التى تشكل أقليات فىبلاد فارس غير المصرح لهم بالتعبير عن هويتهم الثقافية أو ممارسة عبادتهم (تعداد الأكراد في إيران نحو أربعة ملايين ونصف مليون كردي). وعليه، فإن خوض حرب استئصالية ضد حزب العمال، ونظيره في إيران، وهو حزب "الحياة الحرة"، هو من مأثور الأمور في الجمهورية الإسلامية، ولا يمثل جديداً. خلافاً لتركيا التي تعترف بالمكون الكردي (نحو 15 مليون كردي)، لكنها تناهض حزب العمال المسلح، وهو أمر مفهوم، وكل من يبدي تأييده له أو تعاطفاً معه. وبعد وقوع محاولة الانقلاب في صيف 2016، جرى اعتقال 11 نائباً كردياً ينتمون لحزب الشعوب الديمقراطي، بينهم رئيس الحزب صلاح الدين دميرطاش. وتتهم السلطات الحزب الذي يمثله 78 نائباً في البرلمان بإقامة صلاتٍ مع حزب العمال، وهو ما ينفيه مسؤولو الحزب بشدة. والغاية من الإشارة إلى هذه الواقع أن الكتلة الكردية في تركيا ما زالت تحظى باعتراف رسمي وواقعي بها، وأن المشكلة أساساً في اعتماد حزب العمال العمل المسلح، وبعده في مطلب الإدارة الذاتية الذي ترفعه شرائح كردية، خلافاً لإيران التي لا ترى وجوداً للأكراد بصفتهم القومية والعرقية والدينية على أراضيها.. هم وغيرهم من المكونات غير المرئية في أعين السلطات، وكما هو دينـنـ هذا النـظـامـ الشـمـولـيـ المـغلـقـ فيـ التـعـالـمـ معـ كـلـ آـخـرـ وـمـخـتـلـفـ.

في السياق نفسه، من حق تركيا منع نمو الظاهرة الكردية المسلحة قريباً من حدودها، وخصوصاً مع سوريا، حيث الروابط غير خافيةٍ بين المكون الكردي المسلّح في سوريا وحزب العمال. علماً أن نشأة هذه القوة الكردية المسلحة ارتبطت ب مجريات الصراع بين أنقرة والنظام في دمشق، ولطالما سعت هذه القوة الكردية إلى التمرّك على الحدود مع تركيا، ما حفز على التدخل التركي وعملية درع الفرات. وبينما تعمل واشنطن على دعم حرب قوات سوريا الديمقراطية على "داعش"، فإن أطرافاً أخرى تمنّح لهذه القوات دوراً في استفزاز تركيا. والتحدي أمام أنقرة هو في وجوب الفصل بين موقفها من حزب العمال وذراعه السوري، و موقفها من الكتلة الكردية الكبيرة على أراضيها التي تستحق أن تتمتع بحقوقها الثقافية واللغوية والمدنية، في إطار الدولة التركية وقوانينها وضمن مؤسساتها، ثم من عموم الأكراد المنتشرين في الدول الأربع، وفي عشرات البلدان، وتعدادهم، حسب مصادر تركية، نحو 55 مليون نسمة، فيما تجمّل مصادر أخرى العدد الكلي بأقل من 30 مليوناً. وأيّاً كان العدد الصحيح، فإن من المأمول أن تشجّع أنقرة جارتها طهران، وفي ضوء تحسّن العلاقات بينهما، على اعتماد الموقف التركي من الأكراد القائم على التعايش واحترام التعددية العرقية، لا أن يحدث العكس، بحيث تنساق أنقرة، لا سمح الله، نحو الموقف الإيراني من الكتلة الكردية، وتشيّط كل ما هو كردي. وعلى سبيل المثال، ليس إقليم كردستان في العراق خاصاً بحزب العمال. وقد نسجت أنقرة على الدوام علاقات طيبة مع قيادة الإقليم التي غضّت النظر عن مطارات تركية لتمويلها حزب العمال في مناطق من هذا الإقليم (مناطق جبلية ووعرة بعيداً عن المدن). وعليه، فإن اتخاذ موقف مناوش أو عدائٍ من استفتاء سبتمبر، يبدو متسرعاً. ومن الحكمة رؤية جوانب إيجابية في هذا التطور على علاقات تركيا بالأكراد على أراضيها، مع حق أنقرة، كما ببغداد، في الحصول على ضماناتٍ من قيادة إقليم كردستان بـألا يشكل الكيان الناشئ فرصةً لزعزعة الأوضاع في العراق وتركيا وبقية البلدان المجاورة. ومن الواجب تقديم ضمانات ملموسة.

من حق الأكراد، وهو أحد أقدم شعوب المنطقة، أسوةً بغيرهم، أن يتمتعوا بالحرية والكرامة الوطنية. أما إنكار وجود هذا الشعب على طريقة إنكار وجود شعب فلسطين، ووجود شعب سوريا، فلن يؤدي سوى إلى مزيد من الكوارث في منطقتنا.

المصادر: